التقرير السياسي لحزب العمال البولندي الموحد
الوضع السياسي ومهام الحزب العاجلة

ألقاه الرفيق كانيا السكرتير الاول لحزب العمال البولندي الموحد تقريرا امام المكتب السياسي للحزب اثناء انعقاد الدورة الموسعة للجنة الحزب المركزية في شهر اكتوبر من العام الماضي ١٩٨٠ والذي نورد اهم ما جاء في التقرير:

هو "لماذا حصلت المشاكل الحالية؟ ونقول ، بشكل عام، ان المشاكل لها جذور في السياسة الاجتماعية والاقتصادية وطرق الادارة والقيادة.

في الدورات الموسعة للحزب في اعوام السبعينات رسم الحزب سياسته بناء على استخلاصات من الماسي التي مرت بها بولندا في فترات سابقة واتخذ الحزب خطا عاما هدف الى تحقيق مطالب الشعب والاسراع بعملية تطور البلاد. وبلا شك فان هذا الخط قد لاقى استحسانا ودعما شعبيا ورفع المعنويات عاليا. هذا حصل فعلا، وتحققت انجازات هامة ايضا ولكن السؤال السابق طرح نفسه "لماذا حصل ما حصل حاليا.؟." مع الاخذ بعين الاعتبار ان هذا السؤال يطرحه ايضا، وبوجه النقد على اساسه، بعض من واقفوا واقروا الخطوط التي اتخذها الحزب سابقا. اى ان هؤلاء يقفون ضد قرارات من صنع ايديهم.

في الحقيقة، وعلى الرغم من الانجازات ، كانت هناك اخطاء قاتلة في الحزب واهمها عدم التقيد بالقوانين الاقتصادية للاشتراكية، ونشير فيما يلي الى اهم مظاهر هذه الازمة:

اولا : الاستثمار

صحيح ان بلدنا ما زال بحاجة للاستثمار وخاصة من اجل توفير فرص العمل لملايين الشبان الذين اصبحوا في سن العمل. ولكن النقطة الهامة هنا، ان الحجم الحقيقي للاستثمار كان اكبر بكثير من امكانيات البلاد وكان الاستثمار يسير على مبدأ "الطوعية" الاختيارية، مصحوبا بزيادة ملحوظة لدور الراسمال الكبير في المشاريع ولدورات اقتصادية طويلة، والمحاولات للاستمرار في هذه السياسة خلال النصف الثاني من سنوات السبعين أدت الى تردي الوضع الاقتصادي، وانهيار كبير في المصادر الاقتصادية.

ثانيا : الديون

في النصف الثاني من سنوات السبعين اصبحت الديون الخارجية كبيرة على الرغم انها في البداية كانت ضرورية من اجل التطور. وهذه الديون اصبحت عبئا كبيرا على الدولة وتسديدها اخذ يبتلع قسما كبيرا من عائدات المشاريع. وخاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار ان بعض المشاريع التي انجزت بواسطة هذه الديون لم يكن استغلالها كافيا وفشلت في تحقيق انتاجية مقبولة حتى انها لم تستطيع تسديد الديون التي استدينت من اجلها.

ثالثا: الخطة المفتوحة

لقد كان القيام بالمشاريع الاقتصادية يتخذ طابعا عفويا، ولم يكن هناك تنسيق شامل بين جميع فروع الاقتصاد. ويرجع ذلك الى الشعار الذي طرح حينها شعار "الخطة المفتوحة" مما ادى الى التسيب وعدم الاخذ بعين الاعتبار مبدأ التخطيط الاقتصادي" ابدا.

رابعا : الزراعة

كانت حصة الاستثمار في مجال الزراعة ضئيلة جدا ومتدهورة ولم تتخذ اى خطوات لاصلاح الوضع، وتميزت اوضاع الزراعة في النصف الثاني من سنوات السبعين بالتقلب.

خامسا : عدم ضبط الاستهلاك

كان الاستهلاك ايضا ينمو كيفما اتفق في كثير من النواحي، وكان الاستهلاك في البداية اكبر من امكانيات البلاد الاقتصادية.

كذلك كانت عملية "التمدين" بدون ضبط، حيث هاجر اكثر من مليونين الى المدن وهذا بدوره ادى الى حالة سيئة بالنسبة للمنتوج الفلاحي وادى الى ازمة سكن في المدن وانعكس على قضايا الامن الاجتماعي.

كما أن الاخطاء الاقتصادية شملت الاجور حيث كانت هناك فوارق كبيرة في المداخيل مما سبب خللا في موازين السوق وصعوبات في الحياة اليومية وفسادا للقيم العادية، واصبحت المداخيل تتحول بشكل كبير لتصرف في السوق السوداء ونشأت ظاهرة التطفل الاجتماعي.

وعلى الرغم مما تقدم نستطيع القول بانه كانت هناك امكانيات لتجنب الصعوبات الاقتصادية. وكان ذلك يستدعي تغييرات في السياسة الاقتصادية ، ولكن لسوء الحظ اعتقد الحزب وخاصة قيادة الدولة انه من الممكن اعادة التوازن الاقتصادي عن طريق رفع الاسعار وهذا ادى الى الابتعاد عن المشاكل الحقيقية للاقتصاد وادى الى ارتفاع تكاليف الحياة.

اعادة الاستقرار الى البلاد مسألة ملحة

لا تزال موجة التوتر الاجتماعي موجودة وما زلنا بحاجة لحل العديد من المشاكل التي تواجهنا. وهذا يتطلب بالاساس ايجاد ضمانات لعدم تكرار ما حدث مستقبلا. وعلى الرغم ان هذه الضمانات لها معان عدة تبعا لاحتياجات الناس الا انه يمكن تلخيصها في اتباع سياسة اجتماعية اقتصادية سليمة تلتقي وتوقعات الناس انفسهم. وهذا يتطلب برنامجا مدروسا يتناول كل كبيرة وصغيرة تنوي اجراء تغيير عليها. سواء كانت في الاقتصاد او الدولة وقبل كل شيء في نشاط الحزب. وهذه التغييرات يجب ان تنسجم مع الخط الماركسي – اللينيني. ان احداث هذه التغييرات يتطلب جهدا جبارا ، وهذا الجهد ليس مطلوبا من الحزب والدولة بل كذلك من النقابات القديمة والجديدة.

ان حزبنا اسسته الطبقة العاملة واعضاؤه قدموا تضحيات كبيرة من اجل هذه الطبقة. مهمة الحزب في مجتمعنا الاشتراكي ، خلق ظروف تمكن الطبقة العاملة من اخذ دورها القيادي في المجتمع. ومن اجل هذا نطالب بدرجة كبيرة من الوعي والتنظيم لهذه الطبقة.

التجديد في حركة النقابات

ان الانتقاد الذي يوجهه العمال في هذه الفترة للنقابات مشروع تماما فتجاوب اعضاء النقابات لحاجات وانتقادات العمال كان ضعيفا ولم تكن هناك روابط قوية بين العمال والنقابة. وكان العمل يسير ببطء شديد على الرغم ان الفرص التي تتمتع بها النقابات في بلادنا كبيرة وعلى النقابات ان تمارس دورها التنظيمي كاملا، وعليها ان تتدخل في "المشاريع الانتاجية". وفي مؤسسات الديمقراطية الاشتراكية سنعمل حزبنا على دعم النقابات التي تتبنى هذه الامور وسيولي الحزب اهتماما خاصا لاوضاع النقابات الفرعية.

ويجب ان نعي ان عمالنا يعقدون آمالا كبيرة على هذه التغييرات وعلينا ان نكون عند حسن ظن هؤلاء العمال ، والطبقة العاملة وليس سرا ان بعض المناهضين للاشتراكية واعداءها قد تراهنوا ايضا على النقابات الجديدة. ان حزبنا يؤمن بان العمال وصلوا الى درجة من الوعي تمكنهم من احباط كافة المحاولات الرامية لالحاق الضرر بمصالحهم ومبادئ الاشتراكية.

مشاكل الريف والزراعة

اكثر من ٤٥ بالمئة من الشعب البولندي يعيش في الارياف ويبولي الحزب اهتماما كبيرا لقضايا سكان الريف. لانهم يؤثرون ليس في الانتاج الزراعي فحسب بل وفي مجمل اوجه النشاط الانتاجي في البلاد

وسيعمل حزبنا على دعم المزارعين وخاصة العاملين في المزارع المتخصصة. كذلك سنعمل على رفع كفاءة المزارع الجماعية ومزارع الدولة ونوفر لها اوضاعا تسمح بمشاركة اكبر في الانتاج المعد للسوق، وكذلك العمل على اساس التقدم في التحولات الاشتراكية في المجال الزراعي.

ولما كانت المشكلة الزراعية من اهم المشاكل التي تعاني منهابولندا فقد تبنت اللجنة المركزية وجهة نظر السكرتير الاول لحزب العمال البولندي الموحد واتخذت قراراتها بتشويع مصادر التصنيع الغذائي المعد للسوق وللتصدير.

ونوهت اللجنة المركزية الى ان الزراعة وصناعة الغذاء ستكون على سلم الاولويات في السياسة الاقتصادية الجديدة. وسيتم تزويد الفلاحين بالاسمدة الكيماوية ، واساليب حماية النبات والتكنيك، وكذلك ، سيكون هناك تصنيع خاص يتناسب واحتياجات الريف. وذلك يستدعي برنامجا طويل الامد وخطة للخمس سنوات القادمة وستسارع الحكومة في بناء التعاونيات وستاخذ بعين الاعتبار تكاليف الحياة في الريف لكي يكون هناك توازن معقول بين الحد الادنى والاعلى للاجور.

موضوعات الديمقراطية الاشتراكية

ان حزبنا يولي اهتماما حيويا من اجل تطوير مبدأ الادارة الذاتية واستقلالية المنظمات. وهذا لا يعني الاستقلال عن الفكر الاشتراكي او السياسة الاشتراكية ، بل تطبيقا حيويا لمبدأ الديمقراطية الاشتراكية.

والديمقراطية ليست ينبوعا من السلطات للشعب، بل هي مطلب قوي ونامي للاشتراكية والديمقراطية في دعم خلاق لسياسة الحزب. ومن هذا المنطلق سنعمل على رفع مستوى مؤسسات الديمقراطية الاشتراكية.

النظام السياسي في بولندا يقوم على التعاون بين حزبنا – حزب العمال البولندي الموحد – واتحاد الفلاحين والاحزاب الديمقراطية وهذا التعاون يقوم على اساس الاعتراف بالمبادئ الاشتراكية ودور حزب العمال الموحد القيادي.

وحزبنا ايضا يثمن عاليا دور غير الحزبيين في العمل من اجل الاشتراكية والوطن وسياستنا تقوم على المبادئ التالية:

- عدم التفرقة بين المواطنين على اساس انهم اعضاء حزبيين او غير حزبيين او بسبب موقفهم من الدين.
- نحن نعتقد باهمية وعي واقتناع الفرد لحل هذه القضايا وفهمها.
- الحزب يؤكد بان الفرد هو الامر الفصل في هذه الامور. ويقدر اهمية الفرد في خدمة وطن الاشتراكية وحرصه على تطويره واعلاء كلمته.

بولندا في المسرح الدولي

راهن اعداء الشيوعية على الاحداث الدراماتيكية التي حصلت في بولندا، واعتبروها بادئة لقلب موازين القوى في اوروبا، وذلك بالطبع على حساب بولندا ومصالحها ونحن بالمقابل نعلن ان حزبنا لن يسمح باى اخلال بموقعنا الذي كسبناه من خلال اقتصادنا في حربنا التحررية ضد الاحتلال النازي في الحرب العالمية الثانية، ثم انتصارنا لقضية الاشتراكية.

فنحن نعيش في حدود آمنة، وهذا وضع نفضله، ونستطيع ان نحل كافة مشاكلنا بهدوء وباحساس بالامن الخارجي. كما ان التحالف مع الاتحاد السوفييتي وعلاقات الصداقة التي طورناها مع بلدان الاسرة الاشتراكية هي ذات قيمةكبيرة لدى : نهنا وسوف نواصل طريقنا في هذا المجال.

ففي الاشهر الصعبة الماضية اظهرت الدول الشقيقة في المعسكر الاشتراكي مدى الثقة التي توليها لحزبنا، واظهرت تفهما لطبيعة المصاعب التي يمر بها. واعلنت هذه الدول عن مشاركتها لنا في مآسينا.

ومع بعضنا للبعض سنعمل على تعزيز حلف الدفاع السياسي على اساس اتفاقية وارسو التي اكدت على ضمان امن الدول الاشتراكية والسلام في اوروبا. كما اننا سنعمل بالتعاون مع الدول الاشتراكية على تطبيق برنامج التكامل الاقتصادي على اساس برنامج منظمة دول التعاون الاقتصادي "الكوميكون".

وسيستمر حزبنا في تعزيز وتطوير علاقاته وتعاونه مع الاحزاب الشيوعية والعمالية في الدول الراسمالية، وسنعمل على تعزيز وحدة الحركة الشيوعية العالمية.

وسياستنا الخارجية ستقوم على السلام والصداقة مع الشعوب ودعم حركات التحرر الوطني في دول العالم الثالث. وضد سباق التسلح. وتعزيز سياسة التعايش السلمي